الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5896.94
بتغير قدره
(+34.38)
0.59%

359 ألف دينار ربح (آبار)

أفادت شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة (ابار) بأن مجلس الإدارة اعتمد البيانات المالية المرحلية عن الربع الأول لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في 2012/6/30.

وقالت الشركة في بيان لها على موقع البورصة انها حققت ارباحا بقيمة 359,071 دينارا بواقع 1,7 فلس، وذلك مقابل ارباح عن نفس الفترة من العام الماضي بقيمة 253,359 دينارا بواقع 1,2 فلس.

استحدثت مناصب جديدة واعتمدت نموذجاً تشغيلياً لمواجهة التحديات المستقبلية

«زين» تجري إعادة هيكلة على مستوى قطاعات إداراتها التنفيذية وتستعد لانطلاقة جديدة لعملياتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أعلنت مجموعة «زين» أنها أجرت عمليات إعادة هيكلة على مستوى قطاعات إداراتها التنفيذية، مبينة أنها قامت بهذه الخطوة الجوهرية بغرض تمكين عملياتها التشغيلية وخططها الاستراتيجية بأساليب جديدة ومبتكرة تجعلها قادرة على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية في أسواقها الرئيسية.

وقال الرئيس التنفيذي في المجموعة نبيل بن سلامة: «الهيكلة الجديدة للإدارة التنفيذية بمجموعة زين والتي اشتملت على إجراء مجموعة من التغيرات على مستوى الإدارات بمختلف القطاعات، جاءت لتخدم توجهات وأهداف المجموعة الإستراتيجية لعملياتها التشغيلية والتجارية».

وأضاف بن سلامة: «لدينا مجموعة من السمات والحوافز التي تميزنا عن منافسينا في صناعة الاتصالات والتي اكتسبناها من خلال خبرتنا الطويلة وتواجدنا الجغرافي المتنوع في المنطقة، وسنسعى من خلال النموذج التشغيلي الجديد إلى تحقيق أكبر استفادة ممكنة من نسب النمو في بعض أسواقنا التي مازالت تتمتع بنسب نمو هائلة».

نبيل بن سلامة

هشام أكبر

بن سلامة: الهيكلة الجديدة ستعزز عملياتنا التشغيلية وستخدم توجهاتنا الإستراتيجية

وبيّن بن سلامة ان «أولوياتنا في الوقت الحالي هي زيادة التركيز على تطوير عملياتنا لتحقيق الأداء التشغيلي الذي يرضي طموحاتنا لهذه المرحلة، حيث سنكثف من جهودنا ومن خططنا التشغيلية على أسواقنا المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط في كل من الكويت، الأردن، البحرين، العراق، لبنان، السودان، جنوب السودان، والمملكة العربية السعودية.

وإذ أكد بن سلامة أن هذه الإجراءات الهيكلية التي اتخذتها المجموعة الغرض منها إحداث التوازن بين طبيعة المهام لعملياتنا التشغيلية، وتوجهات خططنا المستقبلية، فإنه بين في ذات الوقت أن هذه الخطوة ستعزز من قدراتنا وإمكانياتنا في مواجهة التحديات المتزايدة في أسواقنا، والتي تعد واحدة من أكثر الأسواق تنافسية على مستوى صناعة الاتصالات في العالم.

وكشف بن سلامة أن مجموعة زين لن تتخلى عن سياستها التي تؤمن بها وهي التميز والابتكار في خدماتها ومنتجاتها أمام قاعدة مشتركيها الحالية، والتي تتعدى في الوقت الراهن 41 مليون مشترك، مبينا أن هذا ما دعانا إلى اعتماد نموذج تشغيلي مرن يكون قادرا على مواصلة مسيرة النجاح.

الجدير بالذكر أن الهيكلة التي اعتمدتها مجموعة زين لنموذجها التشغيلي الجديد شهدت استحداث بعض المناصب التنفيذية، مثل منصب نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة وهو المنصب الذي سيشغله هشام أكبر، هذا إلى جانب مهامه الجديدة في منصب الرئيس التنفيذي للعمليات، وأسامة متى في منصب الرئيس التنفيذي لقطاع المالية، وأنطونيو لوبيز في منصب الرئيس التنفيذي للاستراتيجيات وتطوير الأعمال، وهشام علام في منصب الرئيس التنفيذي للقطاع الفني، وسعود الزيد في منصب الرئيس التنفيذي للشؤون التنظيمية، وجودت الدجاني في منصب الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري.

قبل شطبها من سجلات «التجارة»

بنوك محلية تجري مفاوضات واسعة النطاق مع عدد من الشركات

أبدت مصادر مصرفية قلقها حيال قرار وزارة التجارة والصناعة شطب تراخيص عدد من الشركات للمرة الثانية لأسباب متفرقة تتعلق بعدم التزامها بأحكام قانون الشركات نظرا لأن القرار يمثل إشكالية كبيرة لعدد من البنوك لارتباطها بالشركات المذكورة عبر القروض التي أخذتها في وقتا سابق، الأمر الذي سيدفع البنوك إلى اخذ مخصصات إضافية بنهاية العام الحالي نظرا للتأثير السلبي الذي سيقع عليها نظير الشطب وبالتالي ستتأثر أرباحها في العام الحالي مقارنة بأرباحها عن 2011 في الوقت الذي تعاني فيه من ندرة قنوات الاستثمار لتوظيف السيولة الضخمة التي تمتلكها، بالتزامن مع انخفاض الطلب على التمويل بسبب الظروف والأوضاع الاقتصادية الراهنة سواء على الصعيد المحلي أو الاقليمي.

وقالت المصادر لـ «الأنباء» ان البنوك المحلية تجري مفاوضات واسعة النطاق مع الشركات المرشحة للشطب للتوصل إلى اتفاق للخروج من مأزقها الحالي يتمحور في خيارين الأول تأجيل فترة استحقاق الدين والثاني قيامها بعمليات استبدال الدين ببعض من أسهمها لتخفيض قيمة مديونياتها للبنوك، مبينة ان البنوك إذا رفعت دعاوى قضائية فلن تتمكن من الحصول على مستحقاتها قبل 3ـ5 سنوات نظرا لدورة القضايا في المحاكم التي تمر بها ولذلك سيبقى أمام البنوك خيار وحيد هو أن تتساهل مع تلك الشركات.

يذكر أن وزارة التجارة والصناعة تقوم حاليا عبر لجانها على الشركات المخالفة خاصة التي تخلفت عن تقديم ميزانياتها من 2007 إلى 2010، أو التي انتهي مدة ترخيصها ولم تقم بالتجديد، أو الشركات التي تمارس أنشطة غير مرخص بها، حيث قامت الوزارة بشطب عدد كبير من الشركات منذ بداية العام تجاوز الـ 150 شركة.

من جانب آخر، أوضحت المصادر أن البنوك المحلية مازالت تعاني من ملف الشركات المتعثرة ومديونياتها، ولذلك استمر التوجه المتحفظ هو السمة الغالبة على السياسات الائتمانية لدى العديد من البنوك منذ بداية العام، خاصة في ظل المناخ الاقتصادي المحلي والإقليمي غير المستقر، مشيرة إلى أن البنوك توجه أنظارها حاليا الى العميل الذي لديه الضمانات والمشروع الجيد ذي العوائد الجيدة، خاصة في قطاعي الصناعة والعقار اللذين يستطيعان توفير ضمانات وأصول تعتبر جيدة بالنسبة للبنوك في الوقت الذي تدهورت فيه الأوضاع الائتمانية للعديد من الشركات وأصبح لا يمكن تمويلها.

● محمود فاروق

بمشاركة اتحادي «الفنادق» و«مكاتب السفر» بعدما تردد عن استبعادهما

«التجارة» تعيد تشكيل لجنة تصنيف المنشآت السياحية بقرار وزاري

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن وزير التجارة والصناعة أنس الصالح رفض استبعاد اتحادي «الفنادق» و«مكاتب السياحة والسفر» من التشكيل الجديد للجنة الدائمة لتصنيف وإعادة تصنيف المنشآت السياحية والفندقية في الكويت وذلك حسب مقترح قدم للوزير بهذا الشأن على اعتبار ان اتحادي «الفنادق» و«مكاتب السياحة والسفر» ليسا من ضمن الجهات الحكومية.

وأضافت المصادر ان الوزير الصالح أصدر قرارا وزاريا رقم 2012/456 بتشكيل لجنة دائمة لتصنيف وإعادة تصنيف المنشآت السياحية والفندقية في الكويت تتكون من 11 عضوا منهم 5 أعضاء من داخل الوزارة هم رئيس اللجنة وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز الخالدي ونائب الرئيس الوكيل المساعد لقطاع السياحة في «التجارة» وإدارة السياحة بقطاع السياحة التابع لوزارة التجارة والصناعة حيث اسند اليها أمانة السر ورئيس قسم شؤون الفنادق بالوزارة تامر بشارة إضافة الى مستشار قانوني من الوزارة.

أما الـ 6 أعضاء المشاركين في اللجنة فهم من جهات أخرى كوزارة المالية ـ ادارة الضيافة العامة ـ وبلدية الكويت ووزارة الداخلية وغرفة تجارة وصناعة الكويت بالإضافة إلى اتحاد الفنادق واتحاد مكاتب السياحة والسفر.

● عاطف رمضان

الجمان: ثلاث حركات فقط على الملكيات المعلنة في الشركات المدرجة خلال النصف الثاني من أغسطس

قال مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية ان حركة الملكيات المعلنة في قوائم الملاك في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال النصف الثاني من شهر أغسطس 2012، اقتصرت على ثلاث حركات فقط.

وتوزعت تلك الحركات الثلاث على عمليتي رفع مقابل عملية واحدة للخفض، في حين لم يتم رصد أي عملية للخروج من أو الدخول في قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة خلال النصف الثاني من شهر أغسطس 2012، حيث رفع «بيتك» حصته في «الأولى» بمقدار 0,650 نقطة مئوية من 8,49٪ إلى 9,14٪، وذلك في توجه مناقض ـ ولو نظريا ـ لإستراتيجية المعلنة في الخروج كمستثمر من الشركات المدرجة بشكل عام، كما رفعت مجموعة الوزان الكويتية للتجارة العامة والمقاولات حصتها في «نفائس» بمقدار 0,740 نقطة مئوية من 14,4٪ إلى 15,140٪، في حين خفضت «الديرة» ملكيتها في «المنتجعات» بمقدار 0,473 نقطة مئوية من 5,816٪ إلى 5,343٪.

الملكيات المرتفعة في قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة للنصف الثاني من شهر أغسطس 2012

إعداد: مركز الجُمان للاستشارات الاقتصادية

المساهم	الشركة	الملكية (٪) كما في 2012/08/16	الملكية (٪) كما في 2012/08/30	الفرق (نقطة مئوية)
بيتك	الأولى	8,490	9,140	0,650
شركة مجموعة الوزان الكويتية نفائس		14,400	15,140	0,740

الملكيات المنخفضة في قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة للنصف الثاني من شهر أغسطس 2012

إعداد: مركز الجُمان للاستشارات الاقتصادية

المساهم	الشركة	الملكية (٪) كما في 2012/8/16	2012/8/30	الفرق (نقطة مئوية)
الديرة	المنتجعات	5,816	5,343	0,473

انتقلت من قطاع الخدمات إلى قطاع العقار

«مشاعر»: سنساهم في زيادة رأسمال «قبلة للسياحة والسفر».. وملكيتنا الحالية 11٪

أكدت شركة مشاعر القابضة «مشاعر» أنها ستساهم في زيادة رأس مال شركة قبلة للسياحة والسفر كأي مساهم آخر بتلك الشركة بالاكتتاب في زيادة رأس المال، حيث تمتلك الشركة حاليا نسبة 11٪.

وأوضحت الشركة في بيان لها على موقع البورصة أنها كأي مساهم آخر يحق لها الاكتتاب في زيادة رأس المال، بناء على اجتماع الجمعية العمومية لشركة قبلة للسياحة والسفر والذي عقد بتاريخ 19ـ07ـ2012، وأقر زيادة رأس المال.

وأضافت الشركة انه في حال الاكتتاب ستقوم بإخطار الجهات المعنية بحجم ومقدار الاكتتاب قبل التقدم به في زيادة رأس المال حرصا من الشركة على الالتزام بتعليمات هيئة أسواق المال وسوق الكويت للأوراق المالية في إطار تعاملها وإفصاحها التام عن أي تعاملات لها تأثير على وضع الشركة المالي.

وأشار البيان الى ان الشركة بناء على معيار التصنيف بالسوق، فقد تم نقل شركة «مشاعر» من قطاع الخدمات الى قطاع العقار، وذلك حسب التصنيف الجديد لقطاعات السوق.

بيان: الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح تكبح جماح الأداء الإيجابي للسوق في أغسطس

ضعف التداولات خلال شهر رمضان وعطلة العيد وترقب إعلانات الربع الثاني ساهمت في تراجع السوق

0,83٪ نسبة المكاسب التي حققها المؤشر السعري منذ بداية 2012

قال التقرير الاسبوعي لشركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تعاملات شهر أغسطس على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث تمكن المؤشران السعري والوزني من تحقيق الارتفاع بدعم من عمليات المضاربة المكثفة التي شهدتها الأسهم الصغيرة في السوق، فضلا عن عمليات الشراء الانتقائية التي استهدفت بعض الأسهم الثقيلة.

وفي المقابل لم ينجح مؤشر السوق الجديد كويت 15 في تحقيق الارتفاع، وذلك في ظل الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي تعرضت لها بعض الأسهم القيادية، ولاسيما في قطاع البنوك.

وأقفل المؤشر السعري عند مستوى 5,862,56 نقطة، مسجلا نموا نسبته 2,49٪، فيما أقفل المؤشر الوزني عند مستوى 400,18 نقطة، بنمو نسبته 1,21٪، في حين تراجع مؤشر كويت 15 بنسبة بلغت 0,27٪، لينهي تداولات أغسطس عند مستوى 954,56 نقطة.

وتراجع نشاط التداول في السوق خلال الشهر الماضي بالمقارنة مع الشهر الذي سبقه، وذلك نظرا لضعف التداولات خلال شهر رمضان، ودخول السوق في عطلة عيد الفطر المبارك، كما ساهمت في ذلك حالة الحذر والترقب التي سادت شريحة كبيرة من المتداولين، انتظارا لنتائج الشركات المدرجة عن فترة الستة أشهر الأولى من العام الحالي، خاصة في ظل تأخر العديد من الشركات في الإعلان عن نتائجها المالية، وسط استمرار ظاهرة تكدس الإعلانات في الأيام الأخيرة من عمر الفترة القانونية الممنوحة للشركات لكي تفصح عن تلك البيانات، وهو الأمر الذي أشاع جوا من التحفظ بين الأوساط الاستثمارية في السوق، انعكست بشكل سلبي على حركة التداول.

ولاحظ التقرير ان التباين لم يكن مقصورا على اغلاقات مؤشرات السوق بحسب، إذ تمكن السوق من تغيير اتجاهه من الانخفاض في النصف الأول من الشهر الماضي، إلى صعود واضح في النصف الثاني منه، حيث شهدت تداولات الأسبوعين الأولين من أغسطس تراجعا على مستوى جميع مؤشرات السوق، في ظل استمرار التوجه البيعي في السيطرة على تعاملات معظم المتداولين في السوق، بالإضافة إلى عزوف الكثير من المستثمرين عن التعامل في السوق، انتظارا لتحسن الأحوال، والإعلان عن نتائج الشركات المتأخرة في الإفصاح عن بيانات الستة الأشهر الأولى من العام الحالي.

وقد شملت الضغوط البيعية التي شهدها السوق وقتها العديد من الأسهم المدرجة، القيادية منها والصغيرة أيضا، وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض مؤشرات السوق إلى مستويات متدنية جدا لم تشهدها منذ فترة طويلة، ولاسيما المؤشر السعري الذي أنهى جلسة يوم 12 أغسطس عند مستوى 5,679,26 وهو أدنى مستوى له منذ يوم 10 أغسطس 2004، إلا أن السوق تمكن بعد ذلك من تحويل مساره بشكل بارز نحو الصعود، مدعوما من عمليات الشراء الواضحة التي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة، بالإضافة إلى المضاربات السريعة وعمليات التجميع التي شهدتها الأسهم الصغيرة، والتي أدت إلى ارتفاع العديد منها بشكل ملحوظ مما انعكس إيجابا على مؤشرات السوق الثلاثة، وخاصة المؤشر السعري الذي تمكن من تعويض كامل خسائره التي مني بها في أوائل الشهر، والذي أنهاه محققا مكاسب جيدة.

من ناحية أخرى، وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق مع نهاية الشهر الماضي، فقد وصلت نسبة المكاسب التي حققها المؤشر السعري على المستوى السنوي إلى 0,83٪، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضا منذ بداية العام الحالي بنسبة بلغت 1,34٪.في حين وصلت نسبة خسائر مؤشر كويت 15 إلى 4,54٪، وذلك منذ بداية العمل به في منتصف شهر مايو الماضي.

مؤشرات القطاعات

أغلقت معظم قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية مع نهاية الشهر الماضي مسجلة ارتفاعا لمؤشراتها، وتصدرها قطاع الاتصالات الذي نما مؤشره بنسبة بلغت 8,86٪، حين أغلق عند مستوى 939,79 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع النفط والغاز، منهيا تداولات الشهر عند مستوى 896,68 نقطة، أي بارتفاع نسبته 8,23٪.

فيما جاء قطاع السلع الاستهلاكية في المرتبة الثالثة مع ارتفاع مؤشره بنسبة 5,76٪، ليغلق مع نهاية الشهر عند مستوى 982,16 نقطة.

أما أقل القطاعات التي سجلت ارتفاعا في الشهر الماضي، فكان قطاع البنوك، والذي أنهاه عند مستوى 956,74 نقطة، مسجلا نموا نسبته 0,62٪.

من جهة أخرى، تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث سجل مؤشره انخفاضا نسبته 1,56٪ مع إغلاقه عند مستوى 1,005,70 نقاط، فيما جاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في المرتبة الثانية بتراجع نسبته 0,83٪ ليقفل عند مستوى 942,88 نقطة. هذا وكان قطاع التأمين هو الأقل تسجيلا للخسائر في الشهر الماضي، حيث أقفل مؤشره عند مستوى 912,63 نقطة، أي بتراجع نسبته 0,16٪.

حركة التداول

شهد شهر أغسطس تراجعا لجهة مؤشرات التداول الثلاثة مقارنة مع شهر يوليو، فقد انخفضت كمية الأسهم المتداولة في السوق بنسبة 4,63٪ لتصل إلى 3,27 مليارات سهم، وانخفضت قيمة الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 16,99٪ لتصل إلى 275,56 مليون دينار، في حين نقص عدد الصفقات المنفذة خلال الشهر، حيث شهد إبرام 58,418 صفقة بتراجع نسبته 15,17٪.

تداولات القطاعات

استأثر قطاع الخدمات المالية بالحصة الكبرى من تداولات الشهر من حيث كمية التداول، فقد بلغ عدد الأسهم التي تم تداولها للقطاع 1,59 مليار سهم، شكلت نسبة 48,54٪ من إجمالي كمية الأسهم المتداولة في السوق خلال أغسطس، تبعه قطاع العقار في المرتبة الثانية والذي بلغ إجمالي حجم تداول أسهمه 889,13 مليون سهم، أي ما نسبته 27,17٪ من مجمل التداولات في السوق.

أما من حيث قيمة التداول، فقد احتل قطاع الخدمات المالية أيضا المركز الأول، إذ شكلت تداولاته 31,73٪ من إجمالي قيمة التداول في السوق خلال الشهر، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 87,43 مليون دينار في حين احتل قطاع البنوك المركز الثاني بـ 61,96 مليون دينار أي ما نسبته 22,48٪ من إجمالي قيمة التداول في أغسطس.

القيمة السوقية

مع نهاية شهر أغسطس، بلغت القيمة الرأسمالية لإجمالي الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية 27,08 مليار دينار، مرتفعة بما يقارب 297,17 مليون دينار تقريبا أي ما نسبته 1,12٪ بالمقارنة مع شهر يوليو الماضي.